

فساد ومحسوبيات يواجهان خطط الخصخصة المعلنة



أدرجت السعودية سياسة الخصخصة ضمن خططها للإصلاح الاقتصادي، إلا أن واقع الفساد الذي تعيشه المملكة طرح أسئلة حول إمكانية تطبيقها.

تقرير دعاء محمد

روجت السعودية لخططها الاقتصادية على أنها المنقذ في عصر انخفاض أسعار، ووضعت الخصخصة في أول سلم التغييرات. وعلى الرغم من أن تسليم الحكومات مشاريع التنمية والتطوير للشركات الخاصة وإسلامها الإشراف والتخطيط العام هام جداً في تنظيم الاقتصاد، إلا أنه في السعودية له وجه آخر. وأشار خبراء اقتصاديون إلى أن الوضع في السعودية ينبغي بأن هناك الكثير من العوائق التي تواجه خطط الخصخصة في المملكة. ويمتلك مسؤولون سياسيون في البلاد أكبر الشركات الاقتصادية في المملكة أو أسمها فيها، وهذا ما يزيد من المخاوف من سيطرتهم ك أصحاب قرار على المجال الاقتصادي ووضع اليد عليه.

وأوضح مطلعون أن سيطرة المسؤولين السياسيين على خط الشركات الاقتصادية التي ستستلم المشاريع كافة في البلاد يزيد من احتمال تغيير أهدافها التنموية، واستخدامها مصدراً إضافياً للدخل. كما أن نهج إعطاء المشاريع التنموية للشركات الخاصة الكبرى في السعودية في ظل حال الفساد في البلاد يزيد من سياسة الإفلات من العقاب، و يجعل إمكانية المحاسبة معدومة.

وتواجه هذه الخطوات الاقتصادية السياسات السعودية التي تتمثل في عدم دفع المستحقات المتوجبة عليها كما حصل مع شركة " سعودي أوجيه" و "بن لادن" اللتان تواجهان خطر الإفلاس على خلفية ذلك.

طرح السعودية خططاً تحاول من خلالها حماية اقتصادها من الانهيار التي كاد يكون محتملاً، إلا أن ما تواجهه من ألاعيب مسؤولين وفساد يجعل المستقبل أكثر غموضاً وأكثر خطراً بالنسبة إلى الشعب الذي يقطف ثمار الفشل.